



بيان صحفي: لاهاي، في 11 حزيران/يونيو 2020

## رئيس جمعية الدول الأطراف، أو- غون كوون، يعبر عن رفضه للإجراءات ضد المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP-20200611- PR1527

في 11 حزيران/يونيو 2020، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأميركية عن إجراءات جديدة ضد المحكمة الجنائية الدولية. ذلك مضر بالجهود المشتركة لمكافحة الإفلات من العقاب وتأمين المساءلة عن الجرائم الخطيرة. أسف بشدة لهذه الإجراءات التي تستهدف مسؤولين وموظفين من المحكمة وعائلاتهم.

إنّ هذه المحكمة هيئة قضائية مستقلة ومحيدة، لا تخرج أعمالها عن الإطار القانوني الذي وضعه نظام روما الأساسي، الذي نشأت بمقتضاه. وأحد أركان هذا النظام هو إقراره بالاختصاص الأولي للدول في التحقيق والمقاضاة في الجرائم الفظيعة. والمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير، تقوم بدورها مكملة للولايات القضائية الوطنية. هذه قاعدة أساسية في النظام.

من أجل تعزيز نظام روما، تعمل جمعية الدول الأطراف فيه مع المحكمة على عملية مراجعة واسعة، بهدف تأمين محاسبة فعالة عن الجرائم الخطيرة.

سوف أَدعو إلى عقد اجتماع طارئ لمكتب الجمعية الأسبوع المقبل لنبحث في كيفية تجديد دعمنا الثابت للمحكمة.

كما أَدعو الدول الأطراف وكل المعنيين بنظام روما الأساسي إلى التشديد مجدداً على التزامنا الراسخ بصون المبادئ والقيم التي كرّسها نظام روما الأساسي وبالدفاع عنها، والعمل على بقاء النظام الأساسي محفوظاً، لا تردعنا في ذلك أي تهديدات تُساق ضد المحكمة ومسؤوليها وموظفيها وعائلاتهم.

\*\*\*

جمعية الدول الأطراف هي هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تتألف من ممثلي الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه. تم انتخاب الرئيس كوون رئيساً للجمعية في ديسمبر 2017 لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات.